

المال ينتصر ويذهب تيران وصنافير للسعودية.. وهذا هو المخطط الاسرائيلي!



قرار البرلمان المصري اتفاقية ترسيم الحدود مع المملكة العربية السعودية وبما يؤكد تنازل مصر عن السيادة الكاملة على جزيرتي "تيران" و"صنافير" في مدخل خليج العقبة، يؤكد ان الحكومات العربية باتت تستطيع ان تفرض ما تشاء من قرارات وموافق على شعوبها بكل الطرق والوسائل القانونية او غير القانونية.

نحن لا نناقش في هذا الحيز حقوق الملكية لهذه الجزر، وواثق كل طرف التي تؤكد وجهة نظره، وانما الطريقة التي جرى من خلالها "تمرير" هذا القرار في البرلمان المصري، وهو برلمان مشكوك في الأساس في شرعية تمثيله للشعب المصري، وجرى اختيار معظم أعضائه بطريقة تضمن الولاء للحكومة وموافقتها، بغض النظر عما اذا كانت صائبة ام لا.

كان واضحاً منذ توقيع الاتفاقية ان الحكومة المصرية تركت للشعب المصري، والمعارضين لها يصرخون مثلما شاءوا، وان يستنفذوا كل الإجراءات القضائية، وصبرت على كل الآراء المعارضة لانها كانت تخاطط لتمريرها في نهاية المطاف في مجلس الشعب البرلمان، رضوخاً للاملاءات السعودية التي استغلت الازمة الاقتصادية المصرية الطاحنة للحصول على ما تريده، وكان لها ما ارادت.

قبل ستة أشهر اتصلت بالزميل مصطفى بكري، عضو مجلس الشعب، بإعتباره من المقربين من دائرة صنع القرار لاستطلاع وجهة نظره، والنظام وبالتالي، حول هذه المسألة، بعد اصدار المحكمة الإدارية العليا، وهي أعلى سلطة قضائية في الدولة، واحكامها نهائية غير قابلة للطعن، في اطار التحضير لكتابه مقال في هذه الصحيفة، فأكد لي ان كل هذه "الشوشة" لا قيمة لها، وان البرلمان، صاحب الكلمة النهائية، سيقر هذه الاتفاقية دون أي عوائق، والمسألة مسألة وقت لا اكبر ولا اقل، وهذا ما حصل فعلا.

لم يعد هناك أي رأي للمواطن العربي، ولم تعد هناك أي قيمة لمؤسساته المchorوية، منتخبة كانت أم معينة، فالحاكم هو صاحب القرار، وما على الرعية الا السمع والطاعة، فإذا كانت تغريدة على "التويتر" تبدي وجهة نظر متعاطفة، مع دول قطر، او تنتقد النظام السياسي، وبرفق شديد، تؤدي بصاحبها الى السجن لعشر سنوات، او اكبر، ومنع من السفر مدى الحياة، وغرامة تدرج لتصل الى اكبر من مليون دولار، فان الصورة تبدو قاتمة وسوداوية.

الغربي ان هذه الدول التي تسجن ابناءها بسبب "تغريدة" او قصيدة، هي التي تنفق عشرات المليارات من الدولارات، وآلاف الاطنان من الاسلحة، في سوريا واليمن من اجل (ما تزعمه) نشر قيم الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والقضاء العادل وحقوق الانسان.

"تيران" و"منافر" جزيرتان عربستان، ونأمل ان تطلا كذلك، ولا يهمنا لمن تكون السيادة عليهما، طالما انها سيادة عربية، لكن ما تخشاه في ظل هذا الاندفاع لجسم مسألة السيادة هذه، ان يكون هناك مخططا، جرى طبع تفاصيله في الغرف المغلقة، لتوظيفهما، وخليج العقبة برمتها، لخدمة اهداف إسرائيلية، اقتصادية وعسكرية.

فماذا يضير بالسعودية التي تملكآلاف الجزر في البحر الأحمر والخليج الفارسي، لو بقيت الجزيرتان تحت السيادة المصرية، خاصة انها صخرية وغير مأهولة، الا من الطيور البحريه، ولا توجد أي دراسة تؤكد ان في جوفها بترو او غاز، او اي نوع آخر من المعادن؟

لا نعرف كيف سيكون رد فعل الشعب المصري، او القطاع العريض منه الذي يتمسك بمصرية الجزيرتين، ولكن ما نعرفه ان مصر التي تعاني من أزمات عديدة، وتخوض حربا دموية في سيناء للحفاظ على هيبتها وسيادتها، ليست بحاجة الى مشاكل واضطرابات إضافية، وكان يجب على السعودية ان تراعي هذه المسألة، ولا تمارس ضغوطا عليها من اجل استعادة الجزيرتين، وتأجيل هذه المسألة لطرف آخر اكثر ملائمة، فقد تكون كسبت الجزيرتين، ولكنها خسرت قطاعا عريضا من الشعب المصري الشقيق، وبذرت بذور عداء وتوتر قد يستمران لعقود.

الحكومة المصرية الحالية، تنتهي النهج نفسه الذي انتهجه جميع الحكومات التي سبقتها ، ويتلخص في القول "دعهم يصرخون ويولولون مثلما شاءوا.. فنحن نقرر ما نريد في نهاية المطاف" ، ولكن ربما يغيب عن ذهنها ان صاحب هذه المقوله الأشهر، الرئيس حسني مبارك جرى إخراجه من الحكم بشكل مهين، ومن خلال ثورة شعبية سلمية لم تستغرق اكثر من عشرين يوما ، والباقي متترك لفهمكم.